التجارة تطلع البرلمان على آلية شراء مفردات التموينية

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التجارة العراقية امس الخميس أنها قررت اطلاع اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي على آلية شراء مفردات البطاقة التموينية التي يتم توزيعها على شريحة واسعة من المواطنين، وذلك لترسيخ الشفافية في العقود المبرمة.

ويعتمد أكثر من ٦٠ في المائة من العراقيين البالغ عددهم نحو ٣١ مليون نسمة في غذائهم الأساسي على ما يتزودون به عن طريق البطاقة التموينية وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ عقب غزو صدام حسين للكويت.

وشهدت غالبية المدن العراقية قبل نحو عام تظاهرات احتجاجية للمطالبة بتحسين مفردات البطاقة التموينية، من ضمن المطالب الأخرى الداعية لتحسين واقعهم المعيشي ونوعية الخدمات المقدمة لهم.

وقال مفتش عام وزارة التجارة محمد حسين الوزان في تصريح صحفي إن "وزارة التجارة قررت اطلاع اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي على آليات التعاقد مع الشركات العالمية لتوريد مفردات البطاقة التموينية".

وأضاف أن "نسبة الفساد في الوزارة أخذت بالانخفاض بفضل الإجراءات الرقابية التي يقوم بها مكتب المفتش العام في الوزارة والتي تركز على إجراء التعاقدات وفق الأصول ومعايير النزاهة والقانونية".

وأشار إلى أن "مكتب المفتش العام سيصدر تقريراً نهاية الشهر الجاري يتحدث فيه عن أهم نشاطاته لعام ٢٠١١ في مكافحة الفساد المالي والإداري في دوائر الوزارة".

ويعد الفساد معضلة كبيرة تواجه الحكومة العراقية التي انشغلت طوال السنوات الماضية بتوفير الأمن.

وانتقدت الحكومة العراقية في وقت سابق، تقارير منظمة الشفافية الدولية بشأن الفساد وقالت إنها ليست دقيقة وتستند إلى معلومات تصلها عن طريق شركات محلية وأجنبية أخفقت في تنفيذ مشاريع خدمية في العراق.

محما خليل : نواجه حرباً دولية اقتصادية

□ بغداد / المدى

طالب مقرر اللجنة الاقتصادية النائب عن /التحالف الكردستاني/ محما خليل الحكومة الاتحادية بتفعيل جهاز التقييس والسيطرة النوعية على الحدود العراقية للحد من ظاهرة دخول السلع الرديئة والمواد الغذائية الفاسدة.

وقال خليل امس الخميس: هناك حرب دولية اقتصادية تشنها بعض الدول على العراق من خلال تصدير سلعها الرديئة والمواد الغذائية الفاسدة اليه، ما سيضر بصحة المواطن.

وأضاف: يجب التحرك من قبل الحكومة الاتحادية وتفعيل الرقابة الكمركية نحو المنافذ الحدودية للسيطرة على المواد والسلع التي تدخل الى البلاد حفاظاً على السلامة العامة. وأشار الى: أهمية أن تقوم الحكومة الاتحادية بتفعيل دائرة جهاز التقييس والسيطرة النوعية وأخذ دورها بشكل كامل في عملية فحص البضائع والسلع الرديئة التي تدخل الى العراق كون أغلبها غير مطابق للمواصفات العالمية وذا نوعية رديئة.

وأوضح: أن البلد يفتقر الى المنتج المحلي نتيجة توقف أغلب المعامل التابعة لوزارة الصناعة، وعدم إعطاء الدور الفاعل للقطاع الخاص لفتح معامل صناعية له مما أدى الى الاعتماد على الاستيراد الخارجي لسد حاجته الضرورية من السلع الاستهلاكية. ودعا الى تشغيل جميع المعامل والاستفادة من الخبرات العالمية من خلال الاستثمار ودخول الشركات العالمية من أجل بناء الاقتصاد الوطني والاستغناء عن الاستيراد الخارجي للسلع. وذكر أن العراق يمتلك معامل صناعية كبيرة، لكنها متوقفة وغير مفعلة نتيجة زيادة تكلفة المنتج المحلي مقارنة بالمستورد، مشدداً على ضرورة وضع الحلول والخطط الدقيقة لمعالجة هذا الموضوع. وفي وقت سابق كشفت مصادر اقتصادية عن دخول مواد غذائية فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري عن طريق منفذ صفوان الحدودي، داعيةً في الوقت ذاته الى التحرك نحو الحدود العراقية والسيطرة عليها للحد من دخول البضائع الرديئة الى البلاد.

النجف تشهد إقبالا متزايداً على شراء السيارات

□ النجف / المدى

يؤكد اصحاب معارض بيع السيارات المركزية في محافظة النجف، تزايد الطلب على الشراء خلال الايام الثلاثة الماضية، الأمر الذي اسهم في رفع اسعار السيارات، مشيرين الى ان الاقبال يعكس مخاوف من الاحتفاظ بالاموال خشية حدوث تقلبات انية يدفع التجار ثمنها.

ويسجل سعر صرف الدولار الاميركي صعودا طفيفا امام الدينار، بعد ان ظل مستقرا لفترة ليست بالقصيرة وهو ما يثير مخاوف لدى التجار في شتى مجالاتهم. ويقول احمد عباس احمد، وهو صاحب احد معارض السيارات ان "الإقبال على شراء السيارات بشتى أنواعها بات يشهد تزايداً ملحوظاً، وهو ما أسهم في رفع الاسعار بنحو الف دولار للسيارة الواحدة" مبينا ان "سيارات اقليم كردستان كانت معادلا حقيقيا للاسعار، لكنها غابت بعد جملة قوانين صدرت هناك". ويضيف قائلا "ربما هذا ما اثر على الاسعار واعادها الى سابقها" مشيرا الى ان "تجار السيارات عادة يخشون من أي تقلبات في اسعار العملات ويفضلون اقتناء السيارة على الاحتفاظ بالنقد، وهو ما يزيد الطلب ويرفع الاسعار".

ويعتقد البعض الاخر ان تحسن المستوى الاقتصادي للموظفين نتيجة رواتبهم المجزية وقروض المئة راتب والقروض الاخرى والمنح المالية يدفع باتجاه زيادة الطلب على شراء السيارات، وبالتالي ترتفع الاسعار.

ويرى فاضل عبد وهو مستورد سيارات ان "الطلب زاد فعلا ولكن هناك اضافات مالية طرأت على معاملات الاستيراد لم تكن موجودة قبلا، مثلا الضريبة التي تصل الى اكثر من ٥٠٠ الف دينار لسيارة بـ١٠ الف دولار، اضافة الى رسوم اخرى وهو ما نضيفه الى سعرها ويتحملها الزبون".

وبعد ركود شهدته معارض بيع السيارات في النجف بسبب سيارات اقليم كردستان التي كانت اقل سعرا من نظيراتها باربعة الاف دولار، بدت الحياة تعود فيها وبدت شوارعها مليئة بالساعين للحصول على سيارة تؤمن قيمتها ما لا يستطيع النقد عراقيا كان او اميركيا ان يضمنه في حال حدثت تقلبات في الاسواق.

ويؤكد صاحب معرض لبيع السيارات قاسم محمد عليوي انه "خلال الفترة السابقة بدت شوارع المعارض مهجورة وهو ما اثر سلبا على عملنا، واليوم نشهد امرين: الاول قوانين في اقليم كردستان تحول دون استقدام سيارات الينا بسبب الرسوم وغيرها، والثاني هو تقلبات اسعار العملات".

وبيّن ان "التجار يعتبرون رأس مالهم الحقيقي هو البضاعة، وبالنسبة لنا فان تجارتنا هي (السيارات) وهي افضل معادل اقتصادي لاموالنا.

هيئة السياحة تبدأ تنفيذ إستراتيجية لاستقطاب السياح الأجانب

□ بغداد / اكانيوز

أعلنت هيئة السياحة العراقية ، عن بدء العمل بإستراتيجية جديدة تهدف لاستقطاب السياح الأجانب من خلال الارتقاء بالواقع السياحي في العراق ورفع مستوى خدمات السياحة الأثرية. وقال المتحدث الرسمي باسم الهيئة حسن طه لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "هيئة السياحة والاثار رسمت خطة عالية المستوى للنهوض بالسياحة الأثرية من خلال التركيز على توفير الفنادق الحديثة والمواصلات ودور الاستراحة قرب المناطق الأثرية". واضاف طه أن " الهيئة تتوقع ان يرتفع عدد السواح للمواقع الاثرية خلال العام الحالي ٢٠١٢ بعد انسحاب القوات الأميركية "، مشيرا الى ان" المواقع الأثرية المنتشرة في عموم المحافظات العراقية بحاجة الى تأهيل وان الهيئة بانتظار اقرار الموازنة العامة للبدء بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لاستقطاب السياح الاجانب".

وأعلنت هيئة السياحة والاثار ان ١٢٥ سائحا فقط دخلوا العراق خلال عام ٢٠١١ ، مؤكدة وضعهم خطة أنموذجية لرفع عدد السياح خلال العام الجاري ، وتستوفي هيئة السياحة والآثار العراقية ١٠ دولارات من كل سائح أجنبي. وطبق قرار استيفاء الأجور منذ العام ٢٠٠٩. ويطبق على كل سائح عربي أو أجنبي يدخل البلاد عن طريق شركة أو ضمن مجموعة سياحية، وتم تحديد المجموعة السياحية بما لا يقل عن خمسة أشخاص.

لكن العديد من المعالم السياحية غير الدينية لا يزال يعاني من قلة مرتاديه بسبب تردي الوضع الأمني إلى جانب الإهمال من قبل السلطات.

اتحاد رجال الأعمال : القطاع الخاص خامد حالياً

□ بغداد / الاخبارية

أفاد رئيس الاتحاد الدولي لرجال الأعمال حميد العقابي بأن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى إشراك القطاع الخاص مع العام في بناء وإعمار البلد وقال العقابي امس الخميس: إن القطاع الخاص ليس له دور رئيس وفاعل في التنمية الاقتصادية حالياً، نتيجة عدم تفعيله وتأهيل المعامل التابعة له، داعياً الى ضرورة إشراكه مع القطاع العام للنهوض باقتصاد البلد.

وأوضح: أن تأهيل القطاع الخاص يأتي من خلال توزيع القروض الميسرة له واشراكه مع القطاع العام كونه تعرض الى ظروف غير طبيعية كالحروب والعمليات الإرهابية المستمرة، مما أدى به الى تدهور بناه التحتية وعزله عن الأسواق المحلية والعالمية. وأضاف: أن الحكومة الاتحادية لم تتجه لحد الآن نحو تفعيل القطاعات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص كالزراعي والصناعي وغير ذلك من القطاعات الحيوية نتيجة انشغالها بالقضايا السياسية تاركة المواضيع الاقتصادية المهمة. ونوه بعدم وجود تشريعات وقوانين تخدم القطاع الخاص وتدعمه، بحيث تجعل له دورا فاعلا في تنمية اقتصاد البلد نتيجة غياب الرؤى الاقتصادية الواضحة في العراق.

نواب : الحكومة مطالبة بتخصيص مبالغ لتنفيذ مشاريع منظمات المجتمع المدني

□ بغداد / المدى

طالب عدد من النواب والناشطين في منظمات المجتمع المدني، امس الخميس، الحكومة العراقية بتفعيل دورها لتوفير واردات مالية لمنظمات المجتمع المدني توزعها كمنح في موازنة عام ٢٠١٢ مؤكدين أن دور منظمات المجتمع المدني ضعيف في بناء المجتمع ودعم العملية الديمقراطية في البلاد نتيجة ضعف التمويل لتنفيذ مشاريعها.

وبدأت منظمات المجتمع المدني عملها وفقا لقرار ٤٥ الذي أصدرته "سلطة التحالف" بعد سقوط النظام السابق في آب/ اغسطس عام ٢٠٠٣، فيما برزت بشكل واضح مئات المنظمات الوهمية والتي حصلت على منح مالية من الدول المانحة لتنفيذ مشاريع اجتماعية في العراق.

وقال مدير منظمة الشمس العراقية محمد حسين الطائي إن "منظمات المجتمع المدني تواجه مشكلة في التشريعات الحكومية، اذ لا يزال قانون النقابات لعام١٩٦٧ ساري المفعول ويعيق تنفيذ مشاريعها".

وأوضح ان "العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ضعيفة ولا تتوفر جهود حكومية مناسبة لتعزيز التعاون والتنسيق لتنفيذ مشاريع استراتيجية" منوها ان "مشكلة منظمات المجتمع ان الدول المانحة بدأت تقلص المنح المالية بسبب الازمة المالية التي تضرب الاقتصاد الأوروبي".

وتؤكد الحكومة العراقية في اكثر من مناسبة ان بعضاً من منظمات المجتمع المدني تحولت الى ادوات للنصب والاحتيال على المواطنين، وتشير التقارير الحكومية إلى أن هناك اكثر من ٣٠٠ منظمة وهمية انهت الحكومة عملها بعد ان سحبت رخصها في عام ٢٠١١ .

وشرعّ مجلس النواب العراقي في شباط عام ٢٠١٠ قانون ١٢ لمنظمات المجتمع المدني، ألغى على اثره قانون ما يسمى بـ" سلطة التحالف". وينص الدستور العراقي في المادة (٤٥) اولا: "تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون."

بدورها، قالت الناشطة ومديرة جمعية الامل هناء أدور إن "الدستور العراقي منح السلطة للدولة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ومكافحة المنظمات الوهمية التي تحاول تشويه صورة منظمات المجتمع المدني".

وأشارت إلى أن "قانون منظمات المجتمع المدني في حال تفعيله سيحد من ظاهرة انتشار المنظمات الوهمية لانه يشترط توفر مقرات ثابتة لها" مبينة ان "تسجيل منظمات المجتمع المدني بات معقدا للغاية، خاصة وانه يتطلب تسجيل عدم محكومية وعدم الشمول باجراءات هيئة المساءلة والعدالة وغيرها، الامر الذي يضعف دور تنمية عمل منظمات المجتمع المدني في البلاد".

من جهته، قال عضو لجنة منظمات المجتمع المدني النيابية فاتح قادر لـ(آكانيوز) إن "مجلس النواب يعمل على توفير مخصصات من خلال موازنة عام ٢٠١٢ لدعم مشاريع منظمات المجتمع المدني" مشيراً إلى ان "عمل منظمات المجتمع التي تتجاوز ٦الاف منظمة يركز على مراقبة اداء السلطات الثلاث، ويقرب بينها وبين الحكومة العراقية".

وأوضح أن "قانون رقم ١٢ النيابي والذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني يسمح بتخصيص اموال لتنفيذ مشاريع انسانية غير ربحية".

وتقول المستشارة في مكتب رئيس الوزراء مريم الريس لـ(آكانيوز) إن "الحكومة العراقية تعمل على تسهيل تنفيذ مشاريع منظمات المجتمع المدني" مبينة ان "الحكومة لا تدعم منظمات على حساب منظمات اخرى اكثر فاعلية في المجتمع العراقي.

منح تسهيلات للشركات النفطية الأجنبية

□ بغداد / المدى

قررت الحكومة العراقية ممثلة بنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية حسين الشهرستاني منح العاملين في الشركات النفطية والكهربائية الاجنبية تسهيلات تتعلق بسرعة حصولهم على سمات الدخول والاقامات على خلفية شكاوى تقدمت بها عدة شركات اجنبية، وهو ما اعتبره مختصون في المجال الاقتصادي قرارا مهما يصب في خدمة الاقتصاد العراقي.

وأبرم العراق صفقات نفطية مع شركات طاقة عملاقة لتطوير حقول نفطية مكتشفة لزيادة إنتاجه بعد رفع الحصار عن البلاد عام ٢٠٠٣ . وأشارت التوقعات الأولية إلى أن إنتاج البلاد سيصل إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ لكن وزير النفط عبد الكريم لعيبي قال قبل أشهر إن مستوى ٨ إلى ٨,٥ مليون برميل يوميا سيكون هدفا مناسبا بصورة أكبر وان الفترة اللازمة لتحقيق ذلك قد تمتد إلى ١٣ أو ١٤ عاما.

وقال فيصل عبد الله المتحدث باسم حسين الشهرستاني لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز)، إن "نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ورئيس لجنة الطاقة الحكومية التقى بمدير عام الجنسية، ومدير عام العقود في وزارة النفط وبحث معهما موضوع سمات الدخول والاقامة بالنسبة للشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط والكهرباء على خلفية ورود شكاوى كثيرة عن وجود تأخير في عملية منح سمات الدخول لأفراد هذه الشركات الذين يعتبرون ديمومة عملها".

واوضح عبد الله أن "سمات الدخول ومنح الاقامات تأخذ وقتا قد يصل من شهرين الى ثلاثة اشهر وهذا يسبب تأخيرا في عمل الشركات"، مشيرا الى أنه "تم الاتفاق خلال الاجتماع على وضع آلية بين وزارة النفط والجنسية وجهاز المخابرات على ان تمنح سمات الدخول والتأشيرات في فترة لا تتجاوز ١٤ يومياً".

وتشير بيانات وزارة النفط إلى ان مستويات الإنتاج قبل إبرام هذه العقود عام ٢٠٠٩ تراوحت بين ٦٠٠٠٠٠، ١ مليون إلى ٩٠٠٠٠٠ ،١مليون برميل يومياً، وارتفعت خلال العام الماضي ٢٠١١ إلى نحو ٣٠٠٠٠٠ ، ٢ مليون برميل، ووصلت مطلع العام الحالي إلى ٩٠٠٠٠٠ ، ٢ مليون برميل يومياً.

وتشكل وارادت النفط نحو ٩٥ في المئة من موازنة البلاد المالية، ويحتاج العراق إلى مليارات الدولارات لإعادة إعمار بنيته التحتية المتهالكة.

بدورها، اعتبرت لجنة النفط والطاقة النيابية قرار الشهرستاني تسهيل دخول الشركات والعاملين الاجانب في قضية سمات الدخول او الاقامات قرارا مهما يصعب في خدمة الاقتصاد العراقي الذي يعول على الشركات الاجنبية لتحسين منشأته الاقتصادية.

وقال مقرر اللجنة قاسم محمد لـ(آكانيوز)، إن "الشركات الاجنبية والعاملين فيها من خبراء وفنيين يعانون بصورة متواصلة من الروتين الاداري المعقد الذي يستغرق وقتا طويلا حتى يتم الحصول على سمات الدخول او الاقامات من قبل المؤسسات العراقية"، مبينا أن "قرار الشهرستاني منح تسهيلات لهذه الشركات سيعود بالنفع على الاقتصاد العراقي".

وتابع محمد وهو عضو في التحالف الكردستاني قوله أن "العراق يمر بمرحلة يحتاج فيها الى جهود وخبرات الاخرين لزيادة الانتاج سواء كان النفطي أو الزراعي أو الصناعي، والتسهيلات التي تمنح للشركات الاجنبية العاملة في العراق يمكنها تذليل العقبات التي تواجه الاخيرة".

ويرى خبراء في الاقتصاد العراقي أن توجه وزارة النفط لمنح تسهيلات للشركات الاجنبية عبر منحها الاقامات وسمات الدخول بعيدا عن التعقيدات "مهما" في مرحلة يشهد فيها الانتاج النفطي تطورا ملحوظاً.

وقال الخبير الاقتصادي فلاح حسن لـ(آكانيوز)، إن "تسهيل مهمة دخولهم الى العراق بدأ يحظى باهتمام وزارة النفط، ونحن نلاحظ ان من جملة المشاكل التي اثيرت هي مسألة الصعوبات في حصول الشركات الاجنبية على سمات الدخول والاقامات في العراق"، مبينا أن "الشركات التي فازت بجولات التراخيص النفطية دائما ما تثير قضية الصعوبات التي تواجهها بحصول افرادها على سمات الدخول".

وأوضح حسن أن "الاجراء الذي اقدمت عليه وزارة النفط مهم شريطة أن يحظى التسهيل الذي منحته الجهات المسؤولة بالمراقبة فالعراق يعاني من البطالة لذا تحديد اعداد العاملين في الشركات الاجنبية واقتصاره على الخبرات يجب يراعى.